السياسات التنموية في العراق ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية بعد عام 2017

م.د سامر ناهض خضير
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

م.م علياء محمد طارش
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المستخلص :

لقد لجأ العراق نحو صنع سياسات تنموية تقوم على وضع الخطط والبرامج لتعزيز الاستثمار الأجنبي الذي أصبح ضرورة ملحة لاسيما بعد عام 2017، كونه العام الذي حقق به العراق مؤشرات عالية من الاستقرار الامني والاقتصادي، وازالت النظرة السلبية لدى المستثمرين الأجانب في اقامة استثماراتهم في العراق، التي لم تعد مصدراً لتوفير رأس المال فقط، إنما تعد اليوم مصدراً لنقل الخبرات والتكنولوجيا المتطورة في إدارة مختلف السياسات التنموية في التسويق والإنتاج وتحفيز المنافسة مما ينعكس إيجاباً على المدى الطويل في تحقيق أهداف السياسات التنموية.

الكلمات المفتاحية :(السياسات التنموية، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد العراقي).

• Abstracts:

Policies Developmental in Iraq have resorted to developing plans and programs to promote foreign investment, which has become an urgent necessity, especially after 2017, as it was the year in which Iraq achieved high indicators of security and economic stability, and removed the negative view among foreign investors in establishing their investments in Iraq, which has no longer A source only for providing capital, today it is considered a source for transferring expertise and advanced technology in managing various development policies in marketing and production and stimulating competition, which reflects positively in the long term in achieving the goals .of Policies Developmental

Keywords :(Policies Developmental, foreign investment, Iraqi economy)

المقدمة :

تعد السياسات التنموية الملائمة والفاعلة أحدى أهم الشروط التي تسهم في زيادة فرص الاستثمارات الأجنبية، والعراق أحدى الدول التي سعت إلى تأسيس سياسات تنموية هادفة تمثلت بالتشريعات والأنظمة والتعليمات التي أسهمت في تهيئة ظروف استقطاب الفرص الاستثمارية الكبيرة في مختلف السياسات الاقتصادية ولاسيما بعد العام 2017 الذي نتج عنه دحر تنظيم "داعش" الإرهابي، إذ شهد العراق استقراراً أمنياً انعكس ذلك على تهيئة الظروف المناسبة لعمل واستقرار الشركات الأجنبية في داخل العراق، ورافق ذلك استقراراً اقتصادياً نتج عنه تطور نمط الإدارة التي تهدف لتحقيق انفتاح الاقتصاد العراقي نحو النمو بعد سنوات من عدم الاستقرار واتباع سياسات اقتصادية غير مدروسة وغيرها من التحديات التي واجهتها مختلف الحكومات العراقية السابقة، فتأمين وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية اليوم في العراق يعد مؤشر إيجابي لتجاوز الفساد المالي وضعف إدارة السياسات الانتاجية المرهونة بالاعتماد على الاقتصاد الريعي، وإن أنتعاش مختلف السياسات الاقتصادية يسهم بسد حاجة العراق في عملية البناء وتحقيق الإعمار لاسيما وأن الشركات الاستثمارية الأجنبية تمتلك موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا متطورة في سياسات الإدارة والعمل والتي فيما لو استغلتها الدولة العراقية يمكن حينها أن تنتقل إلى الملاكات الإدارية والوطنية في العراق، وعليه فإن تجربة الاستثمارات والشركات الأجنبية المتطورة صناعياً وتكنولوجياً تخدم بناء الدولة في العراق الذي يحقق اليوم انجازات في المشاريع والسياسات الاقتصادية التي انتقلت إليها الخبرات وتكنولوجيا الإنتاج المتطورة التي تمتلكها الشركات الاستثمارية الأجنبية، كما أن الوعي السياسي للحكومة العراقية اليوم مرهون بمسؤوليتها في العمل الجاد والدؤوب بتوفير الضمانات والمقومات التي تسهم في جذب رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي، ومن جهة أخرى العمل على تشخيص المعوقات المتمثلة بحل النزاع حول الاستثمار وتهيئة الاستقرار السياسي والأمني وتوفير الحماية القانونية لمختلف السياسات الاقتصادية ودعمها الأمر الذي يسهم في الوقت الحاضر فتح المجال أمام المزيد من فرص الاستثمار الأجنبي ومغادرة فكرة الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي تعتمد عليه الحكومة العراقية، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد التي تسهم برفع معدلات النمو وتحقيق سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة، فضلاً عن تمهيدها لإمكانية الوصول مستقبلاً إلى أسواق لتصدير السلع والمنتجات مما ينعكس في نهاية الأمر بقدرة الحكومة العراقية برفع معدلات الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات في مختلف سياسات الأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والتعليمية والمصرفية، مما يمهد لتحقيق معدلات نمو اقتصادي داخلي وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في التركيز على واقع وآليات السياسات التنموية ودروها في جذب الاستثمار الأجنبي بعد عام 2017، إذ أصبح دور الاستثمار الأجنبي واضحاً بعد الاستقرار السياسي والأمني وتغير النظرة السلبية لعمل الشركات الأجنبية، فضلاً عن هبوط أسعار النفط كانت دافعاً رئيساً نحو لجوء السياسات التنموية في العراق لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية داخل المحافظات العراقية.

هدف البحث : يكمن هدف البحث في بيان أن السياسات التنموية العراقية المؤثرة والفاعلة تسهم في زيادة فرص جذب الاستثمارات الأجنبية، وتخليص العراق من أعباء الاختلالات في الموازنة بين الإيرادات والنفقات والديون الخارجية التي تعيق ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الإقليمي والعالمي.

إشكالية البحث : إن عدم فعالية السياسات التنموية، يؤدي إلى وجود بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية في العراق بعد عام 2017.

فرضية البحث : تعد السياسات التنموية واحدة من أهم الركائز الأساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق بعد عام 2017، كونها تقوم على توفير المستلزمات الرئيسة التي يتطلبها المستثمر، سواء أكان ذلك من حيث توفير الأدوات أم البيئة الأمنة والجاذبة التي يحتاجها الاستثمار.

منهج البحث : اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم بحث مفهوم وأنواع السياسات التنموية والاستثمار الأجنبي، أما المبحث الثاني فقد خصص لبحث مقومات ومعوقات السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي في العراق، في حين جاء المبحث الثالث لبحث السياسات التنموية في العراق : آليات ومستقبل عملها في جذب الاستثمار الأجنبي بعد عام 2017.

المبحث الأول : تعريف وأنواع السياسات التنموية والاستثمار الأجنبي

تعد السياسات التنموية أهم وسيلة لتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار الأمثل لمختلف القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثيراً التي تستقطب اهتمام أصحاب القرار السياسي والاقتصادي الذي يعنى بتحقيق أهداف السياسيات التنموية وتهياه الظروف المناسبة لجذب الاستثمار بصورة عامة والاستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه بصورة خاصة، وذلك إذ ما تم التعامل معه وفق آليات وبيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية مناسبة تسهم في انتعاش مختلف السياسات التنموية، وهنا لابد من إيضاح السياسات التنموية وأنواعها.

المطلب الأول : تعريف السياسات التنموية وأنواعها

لقد وردت عدة تعاريف للسياسات التنموية يصعب في ظلها أعطاء تعريف جامع وموحد لها؛ وذلك نظراً لتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم آخرى مثل التخطيط والسياسات الاجتماعية والبرامج التنموية واستراتيجية التنمية وغيرها من المفاهيم التي ترتبط بالتنظيم والإدارة لشؤون المجتمع والدولة، ويمكن ذكر بعض التعاريف للسياسات التنموية.

أولاً : تعريف السياسات التنموية : تعرف السياسات التنموية بأنها جزء من السياسة العامة للدولة التي لها علاقة بتنمية البنى الاجتماعية القائمة على التجانس والانسجام في علاقتها مع النظام السياسي، وتوجيه السياسات العامة وأنشطة الدولة باتجاه خدمة وتحقيق متطلبات المجتمع بصورة متوازنة، وبأفضل النتائج التنموية الممكنة في إطار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم على مجموعة القواعد والآليات والتشريعات التي تسنها الدولة لأداء وظائفها ومهامها، ومثل ذلك السياسات التوزيعية التي تعكس عدالة وآلية التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي [1].

كما تعرف السياسات التنموية : بأنها مجموعة من المبادئ والقرارات التي تتضمن المشاركة صنع السياسات التنموية التي تتوصل لها الحكومة ومختلف الجماعات والتنظيمات والقوى السياسية والإدارية المهنية والاجتماعية على إطار ديمقراطي، ويتم تحديد السياسات التنموية بمجموعة من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تأخذ الطابع التشريعي في أغلب الأحوال لتحقيق الأهداف التنموية [2].

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول: بأن السياسات التنموية تشير إلى مجموعة القرارات والأنشطة التي تهدف إلى حفظ الكرامة الإنسانية وتعزيز التنمية المستدامة واستمرار الحياة بشكل أفضل، وذلك بتحقيق الاحتياجات الإنسانية على

---

(1) يوسف حسن يوسف، ايديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2017، ص 240.

(2) محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث،ط1، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2003،ص 15.

المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والبيئي، وحفظ التماسك بين هذه المستويات هو المبدأ الرئيس في السياسات التنموية.

ثانياً: أنواع السياسات التنموية : تتعدد أنواع السياسات التنموية تبعاً للمجالات التي تعنى بها ومنها :

السياسات التنموية الاجتماعية : وتتضمن مجموعة من الخطوات والأساليب والمشروعات التي بموجبها يتم نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرفاهية والرعاية، وذلك لأجل تحقيق الأهداف العليا للدولة المتمثلة بتحسين أوضاع المجتمع التي تمر بسلسلة من القرارات، التي تهدف إلى تخليص الفرد والمجتمع من التخلف الذي يشكل عقبة أمام أهداف السياسات التنموية التي يتم تنفيذها بواسطة شبكة كبيرة من الهيئات والأجهزة والمؤسسات[1].

السياسات التنموية القانونية : وتتضمن مجموعة من المسارات وآليات العمل القانوني والعلاقات الإدارية التي تحدد الأنشطة والعلاقات بين الناس، وتعمل على تهياه الفرصة لمساحة واسعة من الديمقراطية للنقابات والمؤسسات والمنظمات الشعبية التي تعنى برعاية حقوق المرأة والطفل والطالب والعامل والفلاح والجندي وغيرها، وذلك في ظل بيئة قانونية وبنية تحتية مناسبة وملائمة ترسم في سياستها التنموية أسس ومفاهيم التنمية البشرية التي تعزز المشاركة الاجتماعية في مختلف القطاعات الاقتصادية [2]. وهذا التعريف يتجه نحو أبعاد دور الدولة وعدم تدخلها، إذ إنه يركز على السياسات الاجتماعية والجهود الأهلية والعلاقات التفاعلية بين الناس من دون الإشارة إلى الأهداف والغايات والوسائل التي يتم بموجبها تنفيذ السياسات التنموية.

السياسات التنموية الاقتصادية : وتتضمن مجموعة الخطط والبرامج التي تقوم بها الدولة، إذ تأخذ على عاتقها مسؤولية توزيع الدخل بطريقة عادلة تحسن وضع الفقراء في المجتمع، وذلك بواسطة السياسة التنموية الاقتصادية الهادفة إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة، فضلاً عن اللجوء لسياسة خفض تفاوت الدخل الذي يؤثر سلباً في عملية التنمية الاقتصادية والتعليم واشبع حاجة الأفراد والنمو السكاني وإعاقة تكوين رأس المال البشري [3].

السياسات التنموية البيئية : وتتضمن مجموعة البرامج والمناقشات والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي حماية الاقتصاد من الفقر والهجرة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لاسيما أن بعض الخطط التنموية لا تعطي الأهمية لسياسات مكافحة تغير المناخ والتخفيف من آثاره في حملاتها التسويقية ذات الصورة المنفصلة عن الواقع، مما ينبغي وجود تدابير عملية تعزز البعد الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز التكامل في الخطط التنموية الاستثمارية والبرامج التي تعود بالمنفعة على سياسات التنويع الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة ضمن الالتزامات المناخية الدولية [4].

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه

لقد وردت عدة تعاريف لمفهوم الاستثمار الأجنبي تعكس طبيعته العملية المركبة التي تجمع ما بين العناصر الاقتصادية والقانونية والسياسية التي تتطلب الوقوف عندها لاسيما بعد أن ازدادت أهمية ودور الاستثمار الأجنبي في خطط وأهداف السياسات التنموية التي اندفعت نحو الاستعانة بالاستثمار الأجنبي لمواجهة مختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهنا نعرف الاستثمار الأجنبي أنواعه.

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي: يعد الاستثمار الأجنبي من المفاهيم الحديثة التي شغلت اهتمام الكتاب والباحثين ويمكن تعرف الاستثمار الأجنبي على أنه " كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر إذ يعد استثماراً أجنبياً، فكل استعمال يجري في الخارج لموارد يملكها بلد من البلدان ولا يكون المستثمر الأجنبي دولة أو مجموعة من الدول فقد يكون شركة أو مجموعة من الشركات" [5]. وهنا يمكنا القول : أن هذا التعريف يغلب عليه الصيغة والطابع الاقتصادي للاستثمار الأجنبي

---

(1) أحمد النكلاوي،علم الاجتماع وقضايا التخلف :دراسة تحليلية برؤية ماكروسكوبية، ط1،دار الثقافة العربية، القاهرة، 1989، ص ص102-109.

(2) حمود علي خير، مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2018،ص 117.

(3) حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020،ص 68.

(4) رشيد البزيم، سياسات الحد من التغيير المناخي في دول الخليج العربية، في مجموعة مؤلفين: صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية: الواقع والتحديات، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2022، ص232.

(5) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين إنموذجاً، ط1، بيت الحكمة، بغداد،2002، ص 13.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي من خلال الاستعانة بـ "المال المستثمر" إذ يوضع بيان تفصيلي للأموال المستثمرة المراد استخدامها في مجالات المحددة للاستثمار في التشريع، إذ يتضمن انتقال أحد عوامل الإنتاج كالآلات والمعدات والنقود والأوراق المالية من الخارج إلى الدولة المضيفة [1]. ويلاحظ في هذا التعريف يغلب عليه الجانب القانوني لمفهوم الاستثمار الأجنبي، أما من الناحية السياسية يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه حركة انتقال لرؤوس الأموال سواء أكانت مادية كالنقود أم معنوية كالمعرفة والتكنولوجيا والآلات من دولة المستثمر خارج الحدود الوطنية لدولة ما إلى الدولة المضيفة التي يتجه إليها الاستثمار الذي يستهدف تحقيق الأرباح في تمويل المشاريع التي تعتمد في الغالب على رأس المال الأجنبي، ولكن بشرط عدم الخروج عن تشريعات وقوانين الاستثمار والخطط والسياسات التنموية للدولة.

ثانياً : انواع الاستثمار الأجنبي : ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما :

الاستثمار الأجنبي المباشر : هو استثمار طويل الأمد في اصوله الإنتاجية تعكس منفعة المستثمر الأجنبي إذ يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة الفرد أو المؤسسة أو الشركة المقر على المشروع المقام في اقتصاد آخر، كما أن المستثمر الأجنبي يكون له الحق في أن يمارس درجة تأثير مهمة في إدارة المشروع القائم في الخارج غير بلده الأم "البلد المستقبل" إذ تختفي الهوية الحقيقية للمستثمر الأجنبي ويمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي عبارة عن إنشاء للمشاريع الجديدة أو توسيع للمشاريع القائمة سواء أكان تمويلها بالكامل من المستثمر الأجنبي أم أنه يمتلك أسهم في شركات دولية متخصصة أو مؤسسات مالية استثمارية [2]. هنا يمكننا القول : إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس فيه المستثمر حقه المباشر في الرقابة ومتابعة إدارة المشروع واتخاذ القرار بما يحقق مصلحته فضلاً عن اختياره طبيعة المشاريع التي يستثمر فيها أمواله.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر : وهو استثمار قصير الأمد لأسابيع وأشهر قليلة، إذ يأخذ شكل تملك الأجانب للسندات الخاصة أو الحكومية والأسهم في البلد المضيف وذلك بقصد المضاربة والاستفادة من فرق الأسعار والحصول على أرباح من السندات ذات الفائدة الثابتة والأسهم، ولكن هذا النوع لا يعطي المستثمر الأجنبي الحق في الرقابة والمشاركة في تنظيم وإدارة المشاريع الاستثمارية، إذ لا يجوز للأجانب من الأسهم ما يخولهم الحق إدارة المشروع ويتم التمويل من قبل مؤسسات كـ(البنوك وصناديق الاستثمار والمستثمرين المؤسسين مثل شركات التأمين) [3]. هنا نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر محصور بنطاق مالي يتضمن تحويل رؤوس الأموال فقط ولا يعطي الحق للمستثمر الأجنبي الاستقرار لمدة أطول، فالهدف منه تحقيق أرباح سريعة في وقت قصير.

المبحث الثاني: مقومات ومعوقات السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي في العراق

إن الوجود الفاعل والمؤثر للسياسات التنموية في العراق يكمن في توظيفها لمختلف المقومات المرتبطة بتهيئة المناخ المناسب لعمل الشركات الاستثمارية الأجنبية التي تتوافر لديها الخبرات العلمية والفنية والتكنولوجية، فاستقرار الواقع السياسي والأمني ووجود التشريعات المنظمة لعمل وحماية الاستثمار الأجنبي يسهم في تنمية وتطور مختلف القطاعات كالسكن والكهرباء والصحة والمصارف والتعليم والزراعة، إلا إن غياب مقومات الاستثمار شكل تحدياً أمام عمل وجذب الشركات الأجنبية، إذ فضلت الشركات الاستثمارية العمل في القطاع النفطي؛ كونه قطاع ضامن للأرباح الوفيرة والسريعة، إلا إن ذلك لم يمنع السياسات التنموية التي تمتلك الآن الفرصة المواتية للتغلب على المعوقات واستغلالها كافة لجذب الاستثمار الأجنبي لمختلف القطاعات، لاسيما بعد هزيمة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي تطلع العراق لدخول مختلف الشركات المتعددة الجنسيات لإعادة البناء وأعمار المحافظات وتحقيق معدلات نمو وازدهار للاقتصاد العراقي وهذا ما سيتم بحثه في مطلبين.

المطلب الأول : مقومات السياسية التنموية للاستثمار الأجنبي في العراق

يتمتع العراق بالعديد من المقومات والمزايا الاقتصادية التي تجعله محط اهتمام العديد من الشركات الاستثمارية الأجنبية، بسبب تعدد الموارد والثروات والظروف المؤاتية مما يجعل منه بيئة استثمارية جاذبة ملائمة لتحقيق أهداف السياسات التنموية الفاعلة التي تضعها الحكومة العراقية، في سبيل تحقيق رفاهية واستقرار المجتمع والدولة، مما يؤدي الى تنمية قطاعات الدولة في المجالات كافة. يمكن إدراج اهم المقومات الاستثمارية في العراق على النحو الآتي:

---

(1) عقيل كريم صغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص19.

(2) عدنان داوود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص55-56.

(3)عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، مكتبة الحسن العصرية، بيروت، 2012،ص 20.

الموقع الجغرافي المميز : يحظى العراق بموقع جغرافي مميز يربط بين القارات الثلاثة(:آسيا، أفريقيا، وأوروبا) مما يجعله يشكل بموقعه هذا أقصر الطرق التي تربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط، وعليه فالسياسات التنموية في العراق سعت إلى استغلال الممر التجاري المهم الذي يتمتع به العراق لأجل جذب الشركات الاستثمارية في إقامة مناطق حرة في خور الزبير المرتبطة بميناء "أم قصر" في البصرة التي ساعدت في تنشيط عملية التبادل التجاري [1]، فضلاً عن ذلك فقد تم تخصيص مناطق حرة تابعة إلى "هيئة المناطق الحرة" في محافظة نينوى والأنبار مما يسهم بدوره في تنشيط بيئة أعمال تكافح من أجل تحقيق أهداف التنمية الجاذبة للاستثمار الأجنبي الذي يدخل بمنظومة من علاقات التبادل التجاري للسلع والخدمات في المناطق الحرة لتسهيل التعاون الصناعي والتبادل التجاري مع المستثمرين الأجانب منذ عام 2009 تم إنشاء سبعة مناطق حرة في اختيار نشاطها الاقتصادي والشكل القانوني لنشاط الشركة الاستثمارية التي لا تخضع للضرائب والرسوم الجمركية ولا إلى ضوابط الاستيراد والتصدير، ثلاثة مع إيران واثنتان مع تركيا واثنتان مع سوريا، فضلاً عن هذه المناطق تم إقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن والعراق، وعليه فإن كل هذه التسهيلات التي يقدمها العراق يمكن أن تسهم في المستقبل في تحقيق خطط وبرامج السياسات التنموية [2].

واستناداً إلى ما سبق ذكره فإن العراق يحتل موقع استراتيجي مهم بين دول وأسواق العالم، إذ يشكل نقطة وصل جغرافي لخطوط التجارة البرية والبحرية والجوية، بتعدد منافذه الحدودية التي تجعله مكان لإقامة عدداً من المناطق الحرة كخطوة لتسهيل التبادل التجاري التي لجأت إليها التخطيط التنموي في العراق في سبيل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بجذب أكبر عدد ممكن من الشركات الاستثمارية.

الموارد الطبيعية: يتمتع العراق بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية التي تشكل مقوم أساس لجذب الشركات الأجنبية التي ترغب بالعمل في العراق بعد توفير المستلزمات اللوجستية والفنية التي تسهل عمل الشركات الاستثمارية الأجنبية لاسيما في "المناطق الحرة" الأمنة التي يتم فيها تهيئة ظروف وموارد العمل[3]، فالثروات والمعادن التي يمتلكها العراق كالكبريت والفوسفات والغاز الطبيعي والنفط الذي يشكل نسبة 11% من إجمالي احتياط العالم، فالمنطقة الشمالية الشرقية والصحراء الغربية في العراق يوجد فيها احتياطات نفطية تقدر بـ(112) مليار برميل غير مستثمر من الاحتياطي النفطي، وتمثل هذه ثروة للعراق ومصدراً للدخل في حال تصديرها أو استخدامها كمادة أولية وطاقة للعديد من الصناعات المعدنية والبتروكيمياوية التي عند إنتاجها تعطي العراق ميزة وضع سياسات تنموية استثمارية فاعلة، ومن جهة آخري تثمل عنصراً اساسياً يجذب العديد من الشركات الاستثمارية الأجنبية [4]، لاسيما أنه من المتوقع أن يفوق احتياط العراق من النفط الدول الخليجية إذ ما تم أنجاز عمليات البحث والتنقيب في الأراضي التي لم تخضع لمسح جيولوجي ولم يتم فيها استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، ولابد من الإشارة إلى أن العراق يمتلك (73) حقلاً للبترول، ويتراوح عدد آبار النفط المنتجة بين (1500-1700) يتوقع أن تصل عدد الآبار لـ(100) بعد أنجاز عمليات التنقيب في البصرة وميسان التي تضم 75% من احتياطي النفط، وتسهم إيرادات القطاع النفطي في تمويل وسد احتياجات السياسات التنموية في العراق الذي لا يخفى تأثراته بالتغيرات والأحداث الاقتصادية العالمية إذ أدت إلى تغير سعر النفط، فبعد أن كان سعر برميل النفط (60) دولار 2007، وبعد العام 2016 وما تلاه من سنوات لاحقة تراجعت أسعار النفط ما بين (20-60) دولار [5]، كما يمتلك العراق 6% من احتياطي "الغاز الطبيعي" في العالم، وإنه من المؤمل في المستقبل أن يجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن ذلك يمتلك العراق رمل الزجاج وخامات الحديد والنحاس والفوسفات بكميات تصل (2000) مليون طن في عكاشات بالصحراء

---

(1) ستار فياض عباس، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة (2004-2015)، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، جامعة بغداد، 2018، ص82.

(2)أحمد أبريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، ط1، بيت الحكمة، بغداد،2011، ص ص 217-225.

(3) محمود المظفر، بناء المجتمع المعرفي: خطوة نحو الأمام، ط1، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2020، ص ص 79-80.

(4) سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، العدد(9)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة- النجف، 2008، ص210.

(5)همسة قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003: (بين الواقع والطموحات)، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة النهرين، بغداد، 2017، ص 14.

الغربية[1]. وعليه تتجه الاستثمارات العالمية نحو العراق كونه يمتلك ثروة "هيدروكربونية" كبيرة يرافقها العدد الكبير من السكان الذي يتطلع الى تلبيه احتجاجاته الكثيرة في مختلف الهياكل والقطاعات الإنتاجية الأمر الذي يقدم دافعاً ونطاقاً كبيراً من الفرص للاستثمار الأجنبي في العراق [2].

السكان وقوة العمل : يمتلك العراق ثروة هائلة من القوى البشرية العاملة التي تنظر إلى القطاع النفطي بكونه يسهم في ارتفاع حجم التوظيف الحكومي، فالأجور المرتفعة الناتجة من تصدير النفط تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحسين الخدمات للسكان[3]، التي من شأنها أن تمارس تأثيرين أساسيين في الاستثمارات الأجنبية، إذ أنصب الأثر الأول على جانب الطلب، فنمو السكان في العراق بوتيرة عالية أدى إلى اتساع حجم السوق وذلك نتيجة لزيادة الطلب، أما الآثر الثاني فقد أنصب على الانخفاض في تكاليف الإنتاج، وذلك نتيجة لانخفاض الأجور التي تنتج عن الزيادة في عرض العمل، ولابد من الإشارة هنا إلى أن انخفاض المستوى النسبي لأجور الأيدي العاملة في العراق إلى جانب توافر المهارات البشرية وبكلف منخفضة نسبياً، أدى إلى بروز ظاهرة عرض قوى عاملة ذات أجر منخفض يشكل في المرحلة الراهنة ميزة نسبية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتطور الاقتصاد العراقي [4]، فالعراق بموارده البشرية الهائلة وبأسواقه المحلية الكبيرة وبقوة العمل البشرية التي تزيد عن (10) مليون شخص يشكلون قرابة 40% من عدد السكان البالغ عددهم 43,53 مليون نسمة بحسب إحصاء عام 2021، وتجاوز السكان في العراق حدود(45) مليون نسمة بحسب التقرير الأمريكي لمسح تعداد سكان العالم في شهر شباط عام 2023 [5]، وهنا نرى أنه عندما توجد زيادة في عدد السكان فإنه من الطبيعي أن تكون الأجور منخفضة التي ينجذب إليها الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن تكون هنالك حاجة إلى أسواق لتوفير السلع والخدمات.

السوق العراقية: يعد العراق من البلدان ذات الأسواق الصاعدة الجاذبة للاستثمار الأجنبي، فحجم ونمو السوق المحلي في العراق يجذب ووجود الشركات الاستثمارية الأجنبية المتعددة الجنسيات التي تسعى دائماً في الحصول على الأسواق والقدرة الشرائية[6]، وعليه فوجود الاستثمار الأجنبي في الأسواق العراقية لا سيما بعد قانون الاستثمار رقم(13) عام 2006 أعطى للمستثمر الأجنبي الحق في التداول بالأسهم والسندات في سوق العراق للأوراق المالية، واكتساب العضوية في الشركات المساهمة المختلطة والخاصة[7]، مما أسهم في خلق المناخ الاقتصادي والإداري والقانوني المناسب لاستقبال الاستثمار الأجنبي بعد أن بذلت السياسات التنموية في العراق جهوداً كبيرة في سبيل تأهيل الهياكل الارتكازية للاقتصاد العراقي وذلك بتوفير الموارد المالية من الاستثمار الأجنبي لإعادة الأعمار وتحقيق التنمية المستدامة[8]، وهو ما أكدته خطة التنمية الوطنية(2010- 2014) بأهمية النهوض بالجانب التنموي للتعليم والسكن والاتصالات واستحداث فرص العمل مما ينعكس بدوره على جذب الاستثمار الأجنبي الذي يعوض العجز في "المدخرات الوطنية" المخصصة للاستثمار لاسيما في قطاع الكهرباء والنفط الذي يعد الممول الأساس لاستدامة التنمية والحد من عبئ الديون الخارجية والعجز في الموازنة وعدم القدرة على المنافسة في سوق الخدمات والسلع [9].

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 14-15.

(2) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الأونكتاد، جنيف 25حزيران 2013، ص2.

(3) أحمد أبريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، مصدر سبق ذكره، ص191.

(4) علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق: (الفرص والتحديات)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2011، ص 29.

(5) وسن احسان عبد المنعم، التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق، في مجموعة مؤلفين: التحديات الأمنية والسياسية للأستثمار في العراق،ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد، 2024، ص12.

(6)تقرير خبراء صندوق النقد الدولي كاتريونا برفيلد وآخرون، الفرصة للجميع : تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2018، ص29.

(7)المادة (2/11أ) من قانون الاستثمار العراقي عام 2006.

(8)حافظ مهدي، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة،ط1، منشورات الجمل، بغداد، 2009، ص99.

(9) علاء شوكت الدليمي، واقع الاستثمار الأجنبي في العراق وآفاقه في المستقبل، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد(37)،بغداد، 2023، ص ص 251 -252.

واستناداً إلى ما سبق ذكره نرى أن السوق العراقية هي سوق استهلاكية كبيرة تهتم المستثمر الأجنبي الذي يمتلك مهارات تسويقية عالية تبحث نمو ومستقبل السوق ونصيب الفرد من الدخل وتفضيلات المستهلكين للخدمات والسلع الخارجية من جانب، ومن جانب أخر تبحث عن مدى تحقيق المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومتى ما تحققت هذه الجوانب تزداد أهمية السوق العراقية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

تنوع القطاعات الاقتصادية : يتمتع العراق بثروات متنوعة لمختلف القطاعات الاقتصادية التي يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية، ويأتي في مقدمة هذه القطاعات أولاً: قطاع السياحة : يتميز قطاع السياحة في العراق بالتنوع الذي يجذب السائحين الأجانب ويستقطب تشغيل الأيدي العاملة المحلية والأجنبية، فالمواقع الأثرية والأسواق التراثية والطبيعة التي تتميز بها المحافظات الشمالية وأهوار الجنوب وبحيرات الغرب والوسط، وتشكل السياحة الدينية المتمثلة بالمراقد المقدسة في بغداد وسامراء والنجف وكربلاء، بيئة سياحية فاعلة جاذبة للاستثمار الأجنبي الذي يمتلك العديد من الخبرات والمهارات في إدارة القطاع السياحي، ويتحقق هذا الأمر عندما تكون هنالك سياسات تنموية فاعلة قادرة على تهيئة المناخ الاستثماري الذي يتحقق في ظل الاستقرار الأمني والسياسي وتوفير البنية التحتية من وسائل نقل والاتصال والخدمات والفنادق [1].

ثانياً: قطاع الصناعة : تمتلك الحكومة العراقية (192) مشروعاً صناعياً يعمل فيها ما يقارب (500) ألف فرد، إلا إنها ذات إنتاجية قليلة مما دفع الدولة العراقية بالاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بكونه يمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى تطور الصناعة [2]، وبالرغم من أن وزارة الصناعة العراقية تمتلك 65 شركة في مختلف القطاعات الصناعية وأكثر من (204) معملاً معروض للاستثمار الأجنبي ليس على أساس البيع إنما على أساس الشراكة، ويقدر حجم الاستثمار فيها بنحو (4) مليارات لإعادة تأهيلها لاسيما الشركة الدوائية وشركة البتروكيمياوية والقطاعات الإنشائية الأولية التي تستثمر فيها الشركات الأجنبية، وفي هذا الشأن سعت وزارة الصناعة في عام 2022 لتعديل قانون الاستثمار المعدني رقم 91 لسنة 1988بما يحقق أهداف السياسات التنموية في المرحلة الراهنة ويتناسب مع القوانين السارية في ظل توجه هيئة المسح الجيولوجي نحو استغلال الموارد المائية الأمر الذي ينعكس إيجاباً نحو جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسد جانب من التنمية الاجتماعية وذلك بتوفير فرص العمل ودعم الصناعة والمنتوج الوطني [3].

ثالثاً : قطاع الزراعة: يعد العراق من البلدان ذات التنوع الطبيعي التي تتميز بصلاحية أراضيه للزراعة، إذ ينتج مختلف المحاصيل الزراعية التي تشكل مقوماً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى العراق التي احتل فيها القطاع الزراعي ما بين عامي (2008-2016) نسبة 5.1% بمبلغ (67.870.299) مليون دولار، ونظراً لأهمية القطاع الزراعي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بكونه الركيزة الأساس لتوافر أكبر قدر ممكن من احتياجات السكان الغذائية، فضلاً عن المواد الخام للصناعات التحويلة، فإنه يسهم بتوافر فرص العمل للسكان وتوليد إيرادات لسد النفقات العامة للدولة[4]، إلا إنه في الوقت الحاضر وفي ظل محدودية الأراضي القابلة للزراعة يحتاج القطاع الزراعي العراق إلى حوالي (7.2) مليار دولار وذلك لتغطية احتياجاته الأساسية، و (3) مليار دولار لغرض إقامة المشاريع الزراعية، فضلاً عن الحاجة إلى (4.2) مليار دولار لغرض المشاريع في الموارد المائية، واليوم توجد هنالك رغبة من الحكومة العراقية لاستقبال الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي، وذلك باستغلال مساحة من الأرض وزراعتها لمدة من(2-5) سنوات كما هو الحال مع قطاع النفط والتعدين والخدمات والسكن وغيرها [5].

رابعاً: قطاع العقارات والسكن: يعد الاستثمار في قطاع السكن والعقارات أمر ضروري لنمو الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق، فالسياسات التنموية بما تتخذه من إجراءات وما تقدم من تسهيل لعمل الاستثمار الأجنبي في قطاع العقارات والسكن الذي يعاني التدهور بحكم التكوين والمحتوى الاستيرادي للاستثمارات السكنية منخفض

---

(1)همسة قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003: (بين الواقع والطموحات)، مصدر سبق ذكره،ص ص15-16.

(2)آمنة حسين علي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة من 2006-2021، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، 2023، ص 75.

(3) وسن عبد المنعم، التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص9-10.

(4) ستار فياض عباس، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة (2004-2015)، مصدر سبق ذكره، ص 89-90.

(5)آمنة حسين علي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة من 2006-2021، مصدر سبق ذكره، ص ص76-77.

بالمقارنة مع القطاعات الآخرى، فإن ضرورة الاستثمار الأجنبي في قطاع العقارات والسكن أهمية بالغة تنشيط الصناعات الإنشائية والهندسية فضلاً عن توفير فرص العمل بشكل كبير يسهم في معالجة مشكلة البطالة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية [1].

وإن في سبيل معالجة أزمة السكن في العراق التي تفرض نفسها بقوة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، مما يتطلب تشجيع وتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب في بناء مشاريع العمارات السكنية والشقق لسد العجز السكني، ونظراً للطبيعة المدن العراقية التجارية والدينية والصناعية التي ازدادت أهميتها في خطط السياسات التنموية في استراتيجيتها الشاملة نحو تعزيز القطاع الخاص والأجنبي في البناء السكني والتمويل له الذي يعكس ضرورة التوجه نحو بناء الآلاف من الوحدات السكنية في مختلف المحافظات والمدن العراقية التي تشكل مقوم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية [2].

رابعاً: قطاع البنية التحتية : من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق، ينبغي أن يكون هنالك قاعدة متينة من البنى التحتية التي تحقق أهداف السياسات التنموية، وفي سبيل ذلك توجه العراق نحو طلب القروض والمنح من البنك المركزي بمليارات الدولارات لأجل تمويل مشاريع البنى التحتية في قطاع الكهرباء والصحة والتعليم والنقل والري والاتصالات والسوق[3]، وهنا أصبحت الشركات الأجنبية أكثر استعداداً للعمل وإعادة بناء البنية التحتية في العراق لاسيما في قطاع النفط والاستخراج السكن والصناعة وبناء المستشفيات والمدارس والفنادق وشبكات الاتصال [4]، ومن أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في العراق من2013-2017 هي كل من :(Gazprom الروسية، Emaar Poperties الإماراتية، Abu Dhabi Water and EAuthority, الأمريكية، Exxon Mobil Royal Dutch Shell Plc الهولندية) [5].

توظيف التكنولوجيا الحديثة: إن مواكبة التطور التكنولوجي وادخال التقنية الجديدة ونقل المهارات والمعرفة من قبل الشركات الاستثمارية الأجنبية إلى الأفراد والشركات والقطاعات الاقتصادية في العراق، يسهم في زيادة الإنتاج ومساعدة المستثمرين المحليين فنياً في الوصول إلى الأسواق العالمية، وذلك بفضل التقنية الحديثة والخبرة التي تمتلكها الشركات الاستثمارية في اتصالها بالأسواق العالمية[6]، وإنه منذ عام 2017 توجه العراق صوب التجارة الإلكترونية التي تعد أداة لفهم وتحديد الحلول الملائمة للسياسات التنموية العامة الهادفة إلى تسخير الاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، فتنفيذ نظام القواعد التنظيمية الالكترونية من قبل مختلف الشركات الاستثمارية في العراق، أدى إلى انضمامه رسمياً إلى بوابة GER.CO التي تتيح النفاذ المباشر لمواقع الشبكة الرسمية لتسجيل الأنشطة التجارية وتقييم مدى سهولة استخدامها، كمبادرة مشتركة بين الاونكتاد وشبكة مؤسسة كوفمان العالمية لريادة الأعمال ووزارة الخارجية الأمريكية [7].

وبناءً على ما سبق ذكره فإن من لوازم الحوكمة وتحقيق التنمية الاقتصادية هو العمل على تطوير الجانب التقني والالكتروني في العمل الإداري ولاسيما في الجانب الاستثماري، وفي هذا الجانب تمثلت هيئة استثمار بغداد باستحداث نظام ألكتروني "منصة المشاريع الاستثمارية" انشأت بموجب الأمر الديواني (22) لسنة 2020 في خطوة متقدمة وفاعلة لتوظيف الثورة التكنولوجية في مجال المشاريع الاستثمارية ومراحل تطورها وانجازها بكل شفافية وفاعلية فضلاً عن تقديم أفضل الخدمات بصورة أسرع لمختلف الشركات الاستثمارية في العراق [8]، وعليه فإن توظيف التكنولوجيا والاستغلال الأمثل لها هو جزء من أهداف السياسات التنموية في العراق التي تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين الإنتاج

---

(1)أحمد أبريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، مصدر سبق ذكره، ص 178.

(2) وسن عبد المنعم، التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(3)أيسر ياسن، واقع المناخ الاستثماري وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(23)، بيت الحكمة بغداد،2010،ص19.

(4)وسن عبد المنعم، التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق، مصدر سبق ذكره،ص 11.

(5)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت، 2018،ص70.

(6) علي قاسم العقبي، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى محافظة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(19)، جامعة البصرة، 2011، ص 16.

(7)تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد لعام 2020.

(8)علي حميد عبيد، المؤسساتية ودورها في تفعيل السياسة الاستثمارية في العراق بعد العام2005: بغداد انموذجاً،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية– قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين،بغداد،2022، ص121.

وظروف العمل، للوصول إلى اقتصاد السوق العالمي لتأسيس قطاع خاص نشط يعزز في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ويسهم في التغلب على المعوقات كافة التي تقف أمام جذب الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني : معوقات السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي في العراق

عندما يتوجه الاستثمار الأجنبي للعمل وإقامة المشاريع الاستثمارية في دولة ما فإنه يبحث عن سياسات تنموية تحقيق مصالحه وتأمن مشاريعه، ويعد العراق من أهم الدول التي تتمتع بعدة ثروات تجعله محط أنظار لعدد من الشركات الاستثمارية الأجنبية، إلا أن الواقع العراقي يعاني جملة من المعوقات التي تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى التراجع عن قراره في العمل، ومن ثم تكون هذه العوائق عاملاً يؤثر سلباً على ضمان استمرار واستقرار الاستثمار الأجنبي في العراق ومن أهم هذه العوائق هي :

سوء الاستقرار الأمني والسياسي : تؤثر سوء الأوضاع الأمنية والسياسية التي عانى منها العراق على المناخ الاستثماري المتضمن مجموعة السياسات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في ثقة المستثمر الأجنبي، فاستقرار الأوضاع السياسية والديمقراطية وطبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في العراق تشكل عوامل جذب للاستثمار الأجنبي، لكن عندما يغيب استتباب الأمن واستقرار الأوضاع السياسية تتعرض الشركات الأجنبية لمختلف المخاطر، يؤدي إلى تراجع الكثير من الشركات الأجنبية التي أعلنت بتوجهها نحو تأهيل البنى التحتية وإعادة أعمار العراق [1].

فالمناخ السياسي والأمن غير المستقر في العراق يؤثر في خطط وأهداف السياسات التنموية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، والتخلص من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الحروب والنزاعات وعدم توفر البنية التحتية، إذ أوضح مؤشر قياس المخاطر الذي بموجبه يتم قياس المخاطر السياسية والأمنية المتعلقة بالاستثمار لـ(140) دولة بضمنها (18) دولة عربية، بأن العراق يقع بدرجة مخاطر مرتفعة جداً خلال الفترة من(2004-2010)، لكن سرعان ما هبط ترتيب العراق لمجموعة الدول المرتفعة المخاطر جداً للفترة من (2014-2018) بسبب وجود تنظيم "داعش" الإرهابي وسيطرته على بعض المدن والمحافظات العراقية[2]، مما يزيد كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في جميع أنحاء العراق؛ فالمستثمر الأجنبي يوظف رؤوس الأموال في قراره للعمل والاستثمار المباشر الطويل الأمد ينظر للوضع السياسي والأمني في عموم البلاد وليس بشكل جزئي، مما يجعل الشركات الاستثمارية الأجنبية في العراق تعتمد على الشركات الأمنية والقوات العسكرية التي تساندها للحماية لاسيما في القطاع النفطي الذي يحقق عوائد مالية مرتفعة يشكل حافزاً للشركات الاستثمارية الأجنبية في تحمل درجة الخطورة العالية، التي حاولت الدولة العراقية الحد منها بواسطة تشريع القوانين التي تدعم وجود وجذب الاستثمارات الأجنبية ولكن من دون جدوى بسبب الوضع السياسي والأمني غير المستقر الذي يؤثر في جذب تدفق الاستثمار الأجنبي[3]، الذي انخفاض واضح في عام2016 بلغ 6.256 مليون دولار وبمعدل التغير السنوي بلغ17.40-%، وفي عام 2017 بلغ5.032 مليون دولار وبمعدل التغير السنوي بلغ19.56- [4].

ويمكن القول: إن عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق يعد عائقاً سلبياً يواجه السياسات التنموية التي تستهدف إزالة العوائق السياسية والأمنية التي تؤدي إلى عدم استقرار عمل الاستثمار الأجنبي في العراق، إلا إن ذلك لم يمنع الشركات الأجنبية من العمل بالرغم من كثرة التهديدات التي تتعرض لها الأمر الذي يتطلب من الحكومة العراقية مكافحة الإرهاب وسن القوانين والتشريعات التي تدعم توجهات السياسات التنموية وتضمن بقاء وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ضعف التشريع : إن غياب قوانين حماية الاستثمار الأجنبي في العراق وعدم ثبات التشريعات المنظمة لعمل المشاريع الاستثمارية تشكل إطار قانوني غير جاذب ومعوق يقف بوجه السياسات التنموية وآلياتها في جذب الاستثمار الأجنبي، إلا إنه عندما يكون هنالك اهتمام من قبل السياسات التنموية بقوانين المنافسة والرسوم الجمركية وحماية المستهلك ومنع

---

(1) علي شهاب أحمد صباحي، الاستثمار الأجنبي الخاص :الواقع والآفاق دراسة قانونية مقارنة، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص ص 219_220.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد(5)، المجلد الثاني، كلية اقتصاديات الأعمال،جامعة النهرين، بغداد، آب 2021، ص 2.

(3) فاروق فياض حسن ومحمد رياض فيصل، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (10)، 2015، ص 369.

(4)تقرير الأونكتاد عن الاستثمار العالمي(2004–2017).

الاحتكار، فإنه عند تفعيلها في العراق تعطي المستثمر الأجنبي توجه إيجابي للعمل، وبالعكس من ذلك حينما لا يجد الاستثمار الأجنبي الضمانات القانونية الكافية لفض المنازعات التجارية يلجأ إلى الاستعانة بمختلف الآليات الدولية والتحكيم الأجنبي غير العراقي لفض النزاع بينه وبين أية قطاع عام في العراق [1].

وبالرجوع إلى القوانين المنظمة لعمل والملكية للمستثمر الأجنبي حددها القانون العراقي عام 1951 الذي اعطى حق التسجيل والملكية الأجنبية في حين لم يشير قانون 1971 حق حماية الملكية ووجود الشركات الأجنبية[2]، وعلى الرغم من أن قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لعام 2006 الذي حل محل قانون الاستثمار رقم (62) لعام 2000، وتعديلاته اللاحقة في عام 2010 و2013 و2015 أعطى الاستثمار الأجنبي العديد من التسهيلات والمزايا، إلا أن هذا القانون حصر الاستثمار الأجنبي على السندات والأسهم من دون الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي غير المباشر، يضاف إلى ذلك أن هذا القانون لم يعطي الحق للوسيط الأجنبي في العمل [3]، أما قانون الاستثمار المعدل رقم (7) لعام 2010 المتضمن بيع أراضي وإيجار عقارات الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار مع إمكانية افتتاح "مركز تحكيم تجاري في العراق"، إلا أن هذا القانون لم يستطع توفير البيئة التشريعية التي توفر وتؤمن الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي، وبعد ذلك جاء تعديل قانون العمل الخاص بالاستثمار الأجنبي وذلك في عام 2015 وهو في نسخته تعديل لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، الذي تضمن توظيف العمالة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية المجازة بمقتضى قانون الاستثمار الوطني، وبعد ذلك جاء قرار مجلس الوزراء رقم (53) لسنة 2018 الذي تضمن العمل على تهيئة المناخ السليم لعمل الاستثمار الأجنبي في العراق من ناحية الرؤيا والاستراتيجية والحماية [4]، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كثرة التعديلات التشريعية لقانون الاستثمار والاجتهادات غير الثابتة وتدخل المكونات السياسية في العراق بواسطة نفوذهم ومكانتهم السياسية بالضغط على قرارات الهيئة الوطنية للاستثمار والأمانة العامة لمجلس الوزراء وعلى مالكي الأراضي أو الأراضي المخصصة للاستثمار يسهم في منحه لمؤسسات وجهات غير كفؤه هدفت إلى الحصول على المقاولات الثانوية أو إلى دفع الأتوات لها مثل الجماعات الخارجة عن القانون والعشائر، الأمر الذي أسهم في ضعف جذب الاستثمار الأجنبي في العراق الذي يعد بأمس الحاجة اليوم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تحقق أهداف السياسات التنموية وتتجاوز ما يعانيه المستثمر من البيروقراطية الإدارية في الحصول على الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمار [5].

وبناءً على ما سبق ذكره يمكن القول: أن الاستثمار الأجنبي يفضل العمل في ظل البيئة الاستثمارية المستقرة قانونياً تحمي وجوده ومشاريعه، فمقدرة قانون الاستثمار العراقي تتضمن الالتزام على ما جاء في عقود الاستثمار من ناحية المستثمر الأجنبي الذي يتعهد بنقل خبراته العلمية والتجارية وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات وتوسيعها، أما من ناحية الحكومة العراقية فتتعهد بتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي، مما يتطلب تحسين الإطار التشريعي لقوانين الاستثمار بما يتطابق مع المعايير الدولية التي يحقق فيها الاستثمار الأجنبي معدلات نمو اقتصادي كبير وهذا الأمر مرهون أيضاً بتحقيق التغيرات السياسية التي تغلب عليها البيروقراطية الإدارية والفساد المالي الذي يعاني منه العراق.

الفساد الإداري والمالي : يعد العراق أحدى الدول التي يواجه الاستثمار الأجنبي فيها عقبات سياسية وإدارية تتمثل في الفساد السياسي والإداري الذي أهمل ملف الاستثمار الأجنبي ووجوده في العراق الذي كلفة حمايته الدولة الكثير بالرغم من محدوديته في المجالات الحيوية كالاستثمار في الحقول النفطية، وعليه فقد واجه الاستثمار الأجنبي عقبة آخري هي الفساد المالي إذ انصب اهتمام صانع القرار السياسي بالأنفاق التشغيلي من دون الاستثمار؛ وذلك لأجل تحقيق العوائد المالية السهلة والسريعة وكسب رضى مؤيدي "النخب السياسية"، ونتيجة للفساد السياسي وضعف صانع القرار في إدارة الاقتصاد وضعف الإجراءات النزاهة الرقابية والتصنيف الائتماني للمصارف العراقية الواقعة تحت رحمة التدخلات السياسية وتردي

---

(1) أكرم قصير، النظام القانوني لمؤسسات وأنشطة منظمة التجارة العالمية،ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،ج1، 2017، ص 861.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، إطار عمل السياسات الاستثمارية في العراق "ورقة سياسية"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،2020، ص 33.

(3) كرار مكي سلمان و حسن كريم عبد الحمزة، تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية :(دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة معين، جامعة الكفيل، العدد(4)، 2020، ص ص 174-175.

(4) تغريد داوود سلمان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة إلى العراق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(64)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،آذار 2020، ص 82.

(5) نبيل جعفر عبد الرضا، إطار عمل السياسات الاستثمارية في العراق "ورقة سياسية"، مصدر سبق ذكره، ص ص38-39.

البنى التحتية أدى إلى مغادرة الاستثمار الأجنبي المباشر من العراق[1]، وعليه يعد الفساد الإداري والمالي في العراق بعد عام 2003 من المعوقات والمحددات غير الداعمة التي تقف بوجه السياسات التنموية وجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما بعد عام 2017 إذ احتل العراق الترتيب 168 عالمياً من مجموع 170دولة وبلغ مؤشر الفساد فيه1.8 وهذا ما أوضحته "منظمة الشفافية العالمية للفساد" التي صنفت العراق بأنه يحتل المرتبة الثانية في الفساد المالي والإداري نتيجة التقصير والإهمال في محاسبة سرقة المال العام وعدم إعطاء أهمية لأجهزة النزاهة ومكاتب المفتش العمومي وديوان الرقابة المالية، فضلاً عن الإجراءات الإدارية المملة في الموافقة على الاستثمار الأجنبي في منح إجازات الاستثمار [2].

وإذا كان العراق لم يحقق طوال الخمسة عشر سنة الماضية تقدم ملموس في القضاء على الفساد المالي والإداري المتجذر في مفاصل الدولة كافة، مما يؤشر ضعف الجهود المبذولة في مواجهة الفساد المالي والإداري، ومع غياب الخطة الوطنية الواضحة وعدم الشفافية الكافية في الإبلاغ عن الفساد وعدم الالتزام بسيادة مبادئ القانون، يعد ضريبة تدعوا إلى إعاقة وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي، فإن العراق اليوم يمكن أن يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر التكنولوجيا المتقدمة التي تسهم في زيادة المهارات الإدارية وخفض معدلات البطالة مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والإداري ونوعية إدارة الحكم الرشيد الذي يشجع على الاستثمار الأجنبي [3].

ضعف البنى التحتية : تعد البنى التحتية أحد العوامل المهمة في بقاء وديمومة السياسات التنموية والاستثمار الأجنبي المقام على وفق نظم قانونية واقتصادية، والذي يستهدف إنشاء وصيانة وتشغيل القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تشكل الانطلاقة الأساسية للتنمية المستدامة، وفي العراق تعاني البنى التحتية من ضعف وتدهور يدفعها للاستعانة بالاستثمار الأجنبي الذي يسعى إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح التي يجنيها من خلال رأس المال والعمالة والخبرة الفنية التي يقدمها في مسعى السياسات التنموية في العراق لتحقيق الاستفادة من الاستثمار الأجنبي وخبراته الفنية في إنشاء وتشغيل وإعادة التأهيل للقطاعات والأبنية [4]، فالطرق والجسور والمطارات والاتصالات والمصارف والكهرباء تضررت بشكل كبيرة في العراق لاسيما بعد عام 2003 نتيجة للحروب والتدمير والصراعات الداخلية والإرهاب[5]، واستمر ضعف البنى التحتية في العراق حتى عام 2014 في قطاع الكهرباء التي تعاني من نقص شديد في الإنتاج وتدني أداء منظومة النقل والتوزيع مما أنعكس سلبياً على عرقلة مشاريع الإنتاج التي تجذب الاستثمارات الأجنبية وعلى تطور وتنمية الاقتصاد العراقي [6]، فضلاً عن تدهور أداء المؤسسات الخدمية كالاتصالات التي تعاني من تدني مستوى الأداء الذي ينعكس سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي، مما يتطلب تغيير الهيكل التنظيمي والإداري لأجل رفع كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية والسياسات التنموية [7]، واليوم فأنه لابد أن تقوم الدولة العراقية من خلال الاستثمار الأجنبي بإعادة وتأهيل وزيادة البنى التحتية القائمة بما يتلاءم مع الزيادة في عدد السكان، وتوفير التمويل اللازم من خلال الموازنة والقروض الخارجية المسيرة

---

(1) سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة كلية الكوت الجامعة، آب 2022، ص 358.

(2) علي راغب رزيج وغالب شاكر بحيت، التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(4)، جامعة واسطة،كلية الإدارة والاقتصاد، 2022، ص ص433-434.

(3) ناجي ساري فارس وندوه هلال جودة، عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة(2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(54)، بغداد، 2022، ص ص334-335.

(4) يوسف سعدون محمد المعموري، التنظيم القانوني لعقد الصيانة في مشروعات البنية الأساسية: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص ص 21-22.

(5) سيف عبد الجبار محمد ومصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (5)،2013، ص438.

(6) عبد الرحمن عبد الأمير واشي الشمري، أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تحليلية 2003-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،العدد(3)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية،2017،ص667

(7) أيسر ياسن، واقع المناخ الاستثماري وسبل النهوض به، مصدر سبق ذكره، ص ص 19-20.

المخصصة لإعادة إعمار البنى التحتية[1]، وعليه فالحكومة العراقية ومن خلال البنك المركزي قامت بالترويج والدعاية التي تبنتها هيئة الاستثمار في العراق بواسطة المعارض الدولية والمؤتمرات وعقد اللقاءات والاتفاقيات مع مختلف الدول والشركات الاستثمارية الأجنبية[2]. وهنا يمكننا القول: تدني وضعف البنى التحتية في العراق يعود بأسبابه إلى الحرب والحصار الاقتصادي والإرهاب وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والمالي وفساد وضعف المؤسسات يعيق عمل وجذب الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء وإصلاح البنى التحتية بالتعاون بين الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص الذي ينبغي أن يأخذ دوره الفاعل الواعي في إعادة بناء العراق.

ضعف ثقافة جذب الاستثمار الأجنبي : إن حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمار الأجنبي اليوم تتطلب وجود وإنشاء قاعدة شعبية واعية ومقتنعة بضرورة استقطاب وجذب منشأة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستناد على سياسات تنموية فاعلة وواعية، إذ تقوم بحملات إعلامية توعوية سواء أكانت مسموعة أم مرئية أم مقروءة أم الكترونية يتم فيها تبادل الآراء ووجهات النظر والتحليلات التي تبين مدى اسهام الاستثمار الأجنبي في معالجة اختلال القطاعات الاقتصادية وذلك بتوفير فرص العمل والتكنولوجيا المتقدمة التي تتيح تحقيق نمو اقتصادي من جانب ومخاطبة الرأي العام واقناعه بضرورة فهم أن الاستثمار الأجنبي لا يعني المساس بالسيادة والثروات الوطنية إنما بكونه يمثل ضرورة إيجابية لتحقيق أهداف السياسات التنموية والإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار للاقتصاد العراقي في توجهاته المستقبلية [3]. ويمكننا القول: إن وجود الاستثمار الأجنبي يعتمد بدرجة ما على تقبل السكان في البلد المضيف الذي يتجه إليه، واليوم الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة للتغلب على معوقات الاستثمار الأجنبي الذي لا يتضمن بالضرورة المساس بالسيادة الوطنية والتدخل في السياسات التنموية وجعلها في خطر فمختلف الدول سواء المتقدمة أم النامية لجأت للاستعانة بالاستثمار الأجنبي في سبيل تطوير اقتصادها.

الصراع الدولي : أسهمت الحرب التي خاضها العراق في تهديد مصالح الشركات الاستثمارية الأجنبية في المنطقة لاسيما في قطاع النفط، فضلاً عن إعاقة الوجود الفاعل والمستمر للاستثمارات الأجنبية، فعقب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة ثلاثة عشر سنة تضررت البنية التحتية العراقية بعد عام 2003نتيجة لعدم الاستقرار السياسي المتمثل بحروب محلية وإقليمية أعاقت جهود السياسات التنموية في جذب الاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن المناخ الاستثماري الذي يوفر له الحماية القانونية على المستوى الداخلي والخارجي البعيد عن أعمال الحرب والصراعات السياسية [4]، وأعمال العنف التي أدى إلى تدهور قطاعات الاقتصاد العراقي نتيجة شيوع البطالة والفقر والفساد المالي والإداري والأزمات الاقتصادية وقلة الخدمات للمجتمع العراقي مما تسبب باختلال الموازين في السياسات الداخلية للحكومة العراقية فضلاً عن تأثيرها في العلاقات السياسية الخارجية للعراق مع دول المنطقة مثل مشكلة المياه بين العراق وتركيا وإيران ومشكلة ترسيم الحدود العراقية مع الكويت هنا يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي في الحد من أثار الحروب والصراع [5].

وبناءً على ما سبق ذكره يسهم الاستثمار الأجنبي في تحجيم الفجوة بين العراق وبين الدول العالم والتعايش معها، فضلاً عن قدرته على إعادة بناء العراق وتحقيق أهداف السياسات التنموية والنهوض بها، والتغلب على موجات وأعمال العنف التي تعيق وجود وجذب الاستثمار الأجنبي بكل أنواعه الذي لا يمكن تأمينه إلا في حالة حصول تغيير جذري في التوجه الفعال للجهات التنفيذية والتشريعية من برلمان وحكومة لأجل بناء مستقبل العراق واستعادة توازنه وتأثيره في المنطقة سياسياً واقتصادياً[6]، وعليه فظروف الصراع الدولي والحرب التي عانى منها العراق أسهمت في إعاقة وجود الاستثمار الأجنبي واضعفت القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية للدولة العراقية التي تستمد قوتها وفاعليتها من خلال الاستقرار

---

(1) صباح جليل كاظم الحسيني، الاستثمار الأجنبي في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(9)، المجلد(3)، جامعة كربلاء، 2014، ص299.

(2) حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(23)، جامعة الكوفة،2014، ص5.

(3) كاوه عبد الرضا محمد،الإعلام والتنمية الاقتصادية،(د.ط)،دار الرنيم للنشر والتوزيع،عمان، 2018،ص ص20-21.

(4) أحمد عبد اللاه المراغي، الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار، ط1، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، 2016، ص53.

(5) ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد (44)، بغداد،2010، ص ص 153-154.

(6) المصدر نفسه، ص 153.

السياسي والأمني والتفاعل مع دول العالم، وبناءً على تلك التحديات نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق بعد عام 2017، وسيتم ايضاحها بالجدول الآتي :

نوع الاستثمار	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة % من إجمالي الناتج المحلي	2.70%	2.1 %0	1.3 %0	1.6 %0	1.3 %0	% 0.8
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	5.30	4.89	3.08	2.86	2.64	2.09

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2022&locations=IQ&start=1970&view=chart.

وبناءً على الجدول المرفق اعلاه فإنه لا يمكن للعراق أن يشهد طفرة نوعية في مجال الاستثمارات الأجنبية ما لم تتوافر وجود المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، الذي يعد في الوقت الحالي أهم وسيلة لتحقيق النهوض الاقتصادي وأهداف السياسات التنموية في النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي.

المبحث الثالث: السياسات التنموية في العراق : آليات ومستقبل عملها في جذب الاستثمار الأجنبي بعد عام 2017

لقد تعددت آليات السياسات التنموية المنظمة للاستثمار التي اتخذها الحكومة العراقية لاسيما بعد عام 2017 بمختلف الآليات والإجراءات التي هدفت إلى تعزيز المناخ الاستثماري الملائم والمناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما بعد تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومحاولات الحكومة العراقية المستمرة في تحقيق معدلات مقبولة من التنمية، مرهونة بخفض معدلات الفقر والبطالة والتغلب على المعوقات كافة التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال المقومات كافة من قبل الحكومة العراقية في برامجها وخططها التنموية، وهذا ما سيتم بحثه في مطلبين.

المطلب الأول : آليات السياسات التنموية المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي في العراق

أصبحت سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ضرورة مهمة لأهداف السياسات التنموية في العراق، فبعد تفاقم أزمة المديونية والتضخم والعجز في تلبية احتياجات المواطنين، لجأت السياسات التنموية في العراق إلى مجموعة من الآليات لجذب الاستثمار الأجنبي ومنها :

أولاً: التخطيط الاستثماري : إن المسعى الحقيقي لأية دولة ولاسيما العراق بعد عام 2017 يتمثل في اعداد خطة شاملة للاستثمار تعتمد في البداية على عمل مؤسساتي ضمن مجموعة خبراء ومتخصصين، ودراسة حثيثة للبيئة العراقية، فضلاً عن وضع جدول للأولويات التي تحتاج إلى عمليات استثمار تجدي نفعاً من دون التنازل عن ممتلكات الدولة أو المساس بسيادته، وعند الولوج في هذا الجانب نجد أن العراق اتجه نحو وضع خطط وبرامج تعدها وزارة التخطيط، هذه الخطة اشتملت على خمس سنوات تضمنت دراسة شاملة للوضع العراقي ومتطلباته، فضلاً عن صدور تقارير سنوية تشير إلى تقييم الإجراءات المختصة في هذه الخطة سواء أكانت بالسالب أم الإيجاب، مما يعني أن العراق يتجه نحو تقويم سياساته التنموية نحو الأفضل[1].

ثانياً: توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الاستثمارية : إن توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الاستثمارية تعد واحدة من أبرز مقومات السياسات التنموية في العراق، التي من شأنها أن تسهم في دعم العلاقات الاقتصادية وتعزيز الرخاء والنمو الاقتصادي وزيادة حجم التنمية الوطنية في العراق [2]، إذ عزمت الحكومة العراقية بعد عام 2017 على الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم عمل الاستثمار في العالم والمتمثلة في ضبط حقوق الطرفين

(1) خطة التنمية الوطنية 2018-2022، وزارة التخطيط، ص11.

(2) تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نظرات ورؤى إلى مشروع تشجيع الاستثمارات في إطار هش: مشروع العراق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016، ص 57.

سواء أكانت مع المستثمر من الدول، أم مع جهة أخرى راغبة في استثمار موجوداتها في سبيل علاج إشكالية أو تحقيق أرباح، لذلك نجد أن صانع القرار العراقي اتخذ من تلك المعايير مرجعاً في عقد اتفاقاته مع المستثمرين الأجانب في كثير من الأحيان، ومع تحسين الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط أعلن البنك الدولي توقعاته بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في العراق بنسبة 8.1% عام 2020[1]، ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني بين العراق وتركيا، التي أعلنت شركاتها الاستثمارية رغبتها في تأهيل وإعادة البنى التحتية للعراق لاسيما في مجال النقل والصحة [2]، كذلك مع المستثمرين ورؤوس أموالهم ومن أمثلة ذلك اتفاقية الاستثمار بين العراق والإمارات العربية المتحدة 2021 التي تضمنت تشجيع وتنمية المناخ المناسب لعمل الاستثمار الأجنبي، وتسهيل إجراءات التراخيص المتعلقة بإنشاء الاستثمارات المتبادلة، ومن جانبها تعهدت دولة الإمارات بتخصيص (3) مليار دولار للاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي مع العراق[3]، ومن الاتفاقيات الاستثمارية ايضاً التي وقعها العراق عام 2023 وذلك بهدف تعزيز التبادل التجاري كانت مع جمهورية بلاروسيا [4].

ثالثاً: تطوير النظام المصرفي: اتجهت السياسات التنموية في العراق إلى تطوير المؤسسات الاقتصادية في القطاع المالي والمصرفي الذي يساند العملية الاستثمارية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق الاستفادة من الكوادر المصرفية والخبرات العربية والأجنبية والمؤسسات الدولية لاستعمال التكنولوجيا المتطورة في إعادة تأهيل المصارف العراقية[5]، ومن منطلق تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي فقد استثنى قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لعام 2006 من أحكامه الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين، وأشار قانون الاستثمار الاتحادي لعام 2013 في المادة (11) على حق المستثمر الأجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالسندات والأسهم واكتساب العضوية في الشركات المختلطة والخاصة[6]، وشجعت السياسات التنموية التي اتخذها البنك المركزي العراقي المستثمرين الأجانب في إدخال واستثمار رؤوس أموالهم لدى المصارف العراقية، والاستفادة من خبراتها لأجل تطوير المصارف العراقية ودعم الاقتصاد العراقي وخلق المنافسة مع الشركات المحلية، فضلاً عن خلق منظومة تعامل مالي مع المصارف الأجنبية للعمل في العراق، مما يسهم مستقبلاً في تعزيز الثقة بالسوق العراقية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي، ومن أهم المصارف الأجنبية في العراق هي: (مصرف ستاندر تشارد البريطاني، مصرف زراعات التركي، مصرف آش التركي، بنك الأردن، مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصرف البركة التركي، مصرف فاكيف التركي)، ومن أهم المكاتب التمثيلية للمصارف الأجنبية فهي:(ستي بنك، البنك التجاري الألماني مصرف أبو ظبي الأول)، أما أهم المصارف الأجنبية التي تنشط في المصارف المحلية فهي:(البنك الأهلي العراقي، مصرف بغداد، مصرف المنصور، والمصرف التجاري العراقي)، التي تمارس نشاطها عبر المنصة الإلكترونية بعد تقديم الوثائق المطلوبة الخاصة ببيانات المستثمر والمصرف الوسيط مع الحكومة والجهات ذات العلاقة في العراق[7]، وإن أحد السبل التي لجأت إليها السياسات التنموية في العراق بهدف تحسين أداء المصارف هو أن تتبنى ما يعرف عالمياً (IFRS) "معايير الكشف المالي الدولية" الذي تفرض فيه الحكومة العراقية والبنك المركزي إلزام المصارف العراقية بمعايير الكشف المالي الدولية في الدخول مع الشراكة في المصارف العالمية، وهنا تكون سندات الضمان وشهادات الإيداع وإنشاء نظام الخزينة المصرفي الواحد(TSA) في إدارة الأرصدة ونقل المعلومات، إدراج اسم أية شركة عراقية في بوصة تبادل الأسهم الأجنبية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب

---

(1) تقرير البنك الدولي بتاريخ 2019/4/1.

(2) رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية،ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص274

(3) جريدة الوقائع العراقية، العدد(4734)، 28 آب، 2023، ص 2.

(4) جريدة الوقائع العراقية، العدد(4397)، 15 شباط، 2023، ص13.

(5) نهضة عبد الحسين الخفاجي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وفقاً للتشريعات النافذة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا قسم القانون الخاص، 2016،ص 102.

(6) كرار مكي سلمان و حسن كريم عبد الحمزة، تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية :(دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مصدر سبق ذكره، ص ص 174-175.

(7) تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، 2023، ص ص 3-6.

الحسابات الدولية [1]، وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة العراقية بالالتزام مع البنك الدولي في إصلاح إدارة الاستثمارات العامة ونظام الإدارة المالية والعمل بنظام الحكومة الإلكترونية والدفع الإلكتروني والتهيئة للأتمة الأنظمة الحكومية، وإلزام المصارف العراقية بالتزامات تعاقدية بتحديث بناها التحتية وهياكلها الإدارية وفقاً للمواصفات العالمية[2].

يتضح مما سبق أن وجود الأسواق المالية والمصارف المتطورة وتفعيل القوانين في سوق الأوراق المالية العراقية، والاعتماد على التكنولوجيا وحوكمة الشركات كأداة لمنع الفساد المالي والإداري، تسهم في تشجيع التعاون المصرفي بين العراق والمؤسسات والأسواق المالية الدولية، يقود في المستقبل القريب إلى تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في استثمار أمواله بصورة مباشرة لدى المؤسسات والمصارف العراقية.

رابعاً : الحوكمة الإلكترونية : إن اتجاه الحكومة العراقية نحو الآليات والإجراءات الالكترونية وخدمات "الأنترنت" أحد الأساليب الداعمة والجاذبة للاستثمار الأجنبي، وابرز تلك الأساليب هي "النافذة الواحدة" التي تعد أحدى الأساليب الإدارية المتطورة في مواجهة الفوضى في ادارة الأعمال ومكافحة الفساد الإداري والمالي المتعلق بحصول المستثمر الأجنبي على إجازة الترخيص التي تتطلب وقت طويل يبدأ بتقدم المستثمر طلباً يتضمن دراسة الجدوى، والخطة المالية والخبرة السابقة، والجدول الزمني الخاص بالمشروع، وهذا الأمر قد يستغرق بعض سنوات للحصول على ترخيص الاستثمار مما يؤدي إلى عدم إنجاز المستثمر للمشاريع في الوقت المحدد لها قانونياً، وعليه تم معالجة كل ذلك من قبل "النافذة الواحدة" (OSS) التابعة لهيئة الاستثمار الوطنية التي تدرس وتتشاور مع الدائرة القانونية ومجلس الوزراء والوزارات ذات الصلة كالمالية لتحديد فيما إذا كانت مشاريع ذات المصلحة الوطنية يتم الموافقة عليها بتخصيص أراضي لعمل المستثمر الأجنبي [3]. فعملية الاستثمار بشكل عام يكون ارتباطها مع الجهة الرسمية المتمثلة بالدولة تتعلق بالحصول على الاجازة وكانت هناك التفاتة من قبلها في تذليل العقبات امامها فأسست النافذة الالكترونية التي اختصرت التوقيتات وحجمت من عمليات الفساد لكن مع ذلك توجد إجراءات أخرى لم يتم معالجتها بشكل جذري في استكمال الإجراءات والالتزامات الأخرى. والدليل في ذلك ما زال العراق في ذيل القائمة للدول المستخدمة للتكنولوجيا.

المطلب الثاني : مستقبل السياسات التنموية في العراق

إن مستقبل الاستثمار الأجنبي في العراق لاسيما بعد عام 2017 الذي تم فيه تحقيق النصر على تنظيم "داعش" الإرهابي، مرهون بمدى فاعلية إجراءات السياسات التنموية في جذب الاستثمارات الأجنبية، فمن الناحية القانونية والتشريعية ينبغي إدراك حجم التغييرات السياسية والاقتصادية التي تطرأ على الواقع ما يتطلب العمل على تحسين سياسات الاستثمار، فضلاً عن إصلاح هيكلية القطاعات الاقتصادية بما يتطابق مع المعايير الدولية والمتطلبات التي تفرضها الأسواق العالمية، أما من الناحية الاقتصادية فإن واقع الاقتصاد العراقي ومدى تطور البنى التحتية الأساسية فيه مرتبطة بمدى محاربة الفساد المالي، واسترجاع الأموال المسروقة والمهربة في البنوك والمصارف الدولية، وتحقيق الاستقرار للدينار العراقي وإعادة تنظيم الجهاز المصرفي والتخفيف من الديون الخارجية، فضلاً عن إيجاد حوافز جديدة تتلاءم وتناسب احتياجات ومتطلبات المستثمرين الأجانب بطريقة تسهم مستقبلاً في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية [4]، ويمكننا القول: بوجود ثلاث سيناريوهات لمستقبل الاستثمار الأجنبي في العراق وهي:

السيناريو الأول : تطور السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي : يعد واحد من السيناريوهات المحتملة في البيئة الاقتصادية العراقية أن تشهد نمواً ملحوظا في السياسات التنموية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا السيناريو يعتمد بالدرجة الأساس بعد عام 2017 كون هذا التاريخ مثل نقطة انتقال شهدها العراق تمثلت في وضع نهاية لتنظيم "داعش" الإرهابي، وانعكس ذلك على استقرار الوضع الأمني الذي يحتاجه المستثمر، فضلاً عن زيادة حجم الثقة لدى المستثمرين من الدول والاشخاص والكيانات في قدرة الدولة من خلال أجهزتها الأمنية في حماية أموال المستثمرين، إذ كانت هذه الخطوة الأهم التي اكتسبها العراق في جذب الاستثمارات الأجنبية، وفضلاً عن قانون الاستثمار، اتجهت الحكومة العراقية إلى وضع سياسات تعنى بأمور السياسات التنموية اهمها الخطط، اذ تعدت وضع الخطة القصيرة الأجل إلى المتوسطة الأجل اشتملت

---

(1) علي الشمري، العراق بين الاستثمار والإفلاس : شهادات الإيداع الدولية سبيلاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، ط1،دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2019،ص ص 63-65.

(2) التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة لعام 2019، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، ص50.

(3) علي المولوي، استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق: استكشاف نقاط الضعف في تخطيط السياسات والاستثمار، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2019، ص 20.

(4) عطا الله عطية إسكندر وعلي شهاب احمد، الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق: الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (خاص)،المجلد(4)،2018، ص ص106-107.

على تقديرات وبرامج عمل تؤسس لبيئة استثمارية مناسبة، ولم يتوقف الأمر إلى ذلك، نجد أن هنالك اتجاه من قبل الحكومة نحو استعمال التقنية في إجراءاتها وهذا ينعكس بشكل إيجابي على دخول المستثمر إلى العراق [1].

وبناءً على ما سبق ذكره فقد جاء تصنيف العراق في المرتبة الرابعة بين الدول : (كبموديا، الفيليبين كينيا، العراق، ناميبيا، كازاخستان، أذربيجان، المغرب، صربيا، والهند) وذلك بكونه ضمن أكثر 10 دول بنمو الزخم الاستثماري الأجنبي من عام 2021 حتى عام 2024، إذ جاءت درجة مؤشر زخم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بواقع نحو 86 نقطة من اصل 100، أما حجم النمو في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2021 و2023 فقد بلغ نحو 95%، في حين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي 2024 بلغ 2.90% [2]، وهنا يمكننا القول: إن الحكومة العراقية إذا كانت جادة ومستمرة في سياساتها التي أعدتها كما هو مؤشر أعلاه ممكن أن يشهد العراق تطوراً نوعياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، ونجد أيضاً ارتفاع مؤشرات الدولة في هذا الموضوع والذي بدوره ينعكس على تقليص نفقات الدولة الذي يثقل كاهلها، فضلاً عن معالجة بعض المشكلات المتمثلة بالخدمات وتوفير فرص العمل، وهذا بدوره سيسهم في تحقيق أداء مناسب لعمل الدولة بشكل عام.

السيناريو الثاني : تراجع السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي : هو احدى السيناريوهات المتوقعة للاستثمار الأجنبي في العراق، فاذا كان هناك تراجع من قبل الحكومة العراقية على وضع سياسات كفيلة على جذب الاستثمار الأجنبي سنلاحظ انخفاض في التدفق المالي الأجنبي نحو العراق، وهذا السيناريو له مدلولات على أرض الواقع فبعد تَحسن أسعار النفط وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني بعد الحرب والانتصار على تنظيم "داعش" الإرهابي عام 2017، إلا إنه قد تراجعت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق بالنسبة إلى الأعوام (2017, 2020,2019,2018)، وعلى الرغم من ارتفاع الصادرات العراقية للنفط فإنه بالمقابل تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن تراجع صادرات السلع والخدمات التي تعد مصدر قوة لاقتصاد العراق، مما يعكس الأثر السلبي للصادرات النفطية في العراق على الاستثمارات الأجنبية لاسيما مع التغير في سعر برميل النفط، مما توجب على الحكومة العراقية إعادة النظر في سياستها التنموية المتعلقة بالجانب الاستثماري في دعم القطاعات الأخرى ومدى أساهمها في الناتج المحلي وتمويل الميزانية [3]، وعليه فأن سيناريو تراجع الاستثمارات الأجنبية يتوقف على جملة من المعطيات التي يمكن من خلال السياسات التنموية والإجراءات الحكومية أولها: قانون الاستثمار المشرع في عام 2006 والمعدل عام 2015، وهذا بحد ذاته يمثل تحدياً ومعوقاً أمام الاستثمار في العراق، فكما هو معروف فأن البيئة الاستثمارية معرضة للمخاطر والنزاعات، مما يتوجب توفير متطلبات التغيير والتعديل المستمر لقانون الاستثمار، وهذا يتنافى مع تاريخ التعديل للقانون الذي لا يلبي احتياجات المستثمر المتغيرة، مما يؤخذ على البيئة التشريعية بالضعف وعدم مواكبة التطور[4]، كما أن التماهي الطفيف مع التقنية في توظيفها بشكل واسع على الإجراءات الحكومية هو الآخر يمثل ضعفاً في السياسات التنموية في العراق، ويرافق ذلك توجه تلك السياسات اتجاه القطاع النفطي بشكل واسع من دون القطاعات الأخرى المتمثلة بالقطاع الزراعي الذي بلغ حجم الاستثمار الأجنبي فيه 2% والقطاع الصناعي الذي بلغ حجم الاستثمار فيه 36% إذ تركز في المشاريع الصغيرة التي تهدف الى تحقيق الأرباح السريعة للمستثمرين [5]، كما أن عدم مراعاة السياسات التنموية في العراق لقيمة العملة سبب إشكالية كبيرة في ارتفاع حجم التضخم بنسبة (6,6%) في بداية عام 2023 وهو ما يشكل عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية[6]، فضلاً عن ذلك إذ لم تجري معالجة حقيقية لعمليات الفساد المالي والإداري التي تشوه عمل السياسات التنموية في تفاصيلها التي يأتي بالنفع على

---

(1)علي غانم بو حمود، الإصلاح المالي وإعادة الإعمار في فترات الأزمات: دراسة تطبيقية مقارنة،ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2023،ص 212.

(2) https://www.alsumaria.tv/news/economy/477586/-2024.

(3)باسمة كزار حسن ونبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، دور السياسات الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:(دراسة حالة العراق)، مجلة كلية شط العرب للعلوم الإدارية والقانونية، العدد(2)، 2023،ص ص 17-18.

(4) وديان خالد عودة العبيدي، التحكيم في منازعات الاستثمار في ضوء أحكام مركز واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص ص41-42.

(5) نبراس محمد عباس، الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة – تجارب مختارة ومدى إمكانية استفادة العراق منها؟، بحث مقدم إلى الجامعة التقنية الوسطى،معهد الادارة / الرصافة، بغداد،ص ص 17-18.

(6) البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي 2023، دائرة الإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد الكلي، ص 5.

البلاد[1]، وتبقى إشكالية أخيرة متمثلة بسوء تأسيس العلاقات سواء أكانت مع الدول أم مع المستثمرين من الأشخاص والمؤسسات الاقتصادية التي تفقد العراق أن يكون بيئة استثمارية مناسبة، إذ إنه مع كل تلك الإجراءات والسياسات التي تدل على بقاء العراق عليها سيؤدي إلى وجود بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي. وكذلك النظام المصرفي الذي يعاني الكثير من التحديات سواء أكانت في طريقة التعامل أم التبادل المالي مع المستثمرين والمصارف الدولية، مما يؤدي إلى غياب الثقة المصرفية للكثير من المستثمرين باستثمار رؤوس أموالهم في العراق [2].

وبناءً على ما سبق ذكره فقد تراجعت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق بنحو 25 مليار دولار خلال خمس سنوات، وهو ما يعني أن حجم الأموال الأجنبية الداخلة كانت هي أقل بكثير من الأموال الخارجة؛ وذلك نتيجة ضعف بيئة الاستثمار وعدم القدرة على جذب استثمارات أجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإنه بعد عام 2021 كان حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى العراق من ثلاث دول هي: (تركيا، الامارات، السعودية) بحدود 200 مليار دولار، إذ كان العائق الأساس للاستثمار الأجنبي في العراق هو ضعف بيئة الأعمال الطاردة للاستثمار، وكذلك ضعف منظومة الاستثمار في العراق إذ لاتملك تصورا واضحا عن أهداف الاستثمار الأجنبي الذي يعد الحل الوحيد المتوافر أمام الدولة العراقية لمواجهة الأزمات والتحديات فهو يمثل مصدر مهم لبناء منظومة اقتصادية داخلية تشجع قيام الاستثمار الحكومي بالعمل على وضع استراتيجيات تعتمد على زيادة الاستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى غير النفط، وزيادة أسهامها بالناتج المحلي، فضلاً عن توفر فرص عمل، إلا إنه مع الاستمرار بمنهجية منح الاستثمارات بدون مقارنتها مع أهداف السياسات التنموية الخاصة بالاستثمار سيؤدي الى فقدان اهمية الاستثمار وتحوله الى قانون يهدف الى تصفير الضرائب والجمارك على المستثمر فقط كما هو سائد في الوقت الحالي[3]، وتفصح اتجاهات التضخم في العراق والدول المجاورة والعربية ايضاً طبيعة الاستقرار السعري المتحقق، إذ وصل التضخم فيها الى مرتين أو ثلاث مراتب عشرية، في حين بلغ التضخم في العراق قرابة (3.7%) شهر آب 2023، بالرغم من ارتفاع التضخم في دول الشريك التجاري للعراق وحسب الاهمية النسبية لتلك الدول في تجارتها معه، وهي كل من ايران وتركيا بنسبة (46%) (57%) على التوالي. وهذا يعكس نجاح أدوات سياسة البنك المركزي في تحقيق الاستقرار السعري والحفاظ على معدلات التضخم ضمن الحدود المقبولة[4]، وعليه يمكن القول: أن هذا السيناريو ينطرح بالاعتماد على السياسات الحكومية التي تبقى في إطار التطور على ما هو مطروح من معطيات الواقع.

السيناريو الثالث: السياسات التنموية بين التقدم والتراجع : يفترض في هذا السيناريو المتوقع للسياسات التنموية في العراق أن تكون ما بين التساوي في الإيرادات والنفقات، وذلك عندما تسير اجراءاتها الحالية ما بين الارتفاع الطفيف والانخفاض في معدلات الاستثمار في العراق، وهذا الأمر يعود إلى المعالجة للتحديات بشكل جزئي بحيث لا تجري معالجة شاملة للإشكاليات التي تقف أمام عملية الاستثمار، وكذلك عدم استثمار المقومات التي تساعد على استغلالها بالشكل الذي يسهم في توفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار[5]، فالاستثمار يساعد الدولة على تقليص انفاقها ومشاركتها في مختلف القطاعات، لذا لا يمكن أن تشهد تقدماً ملحوظاً في جذب الاستثمار؛ كون الدولة تسير على إجراءات تتقاطع مع عمل المستثمر مما يجعل منه في حالة متردية، وعلى كل حال فأن هذا السيناريو وفقاً للسياسات التنموية يجعل الاستثمار في حالة من التردد والاستقدام [6]، وعليه في هذا السيناريو يقع على السياسات التنموية في العراق أن تقوم بعدة خطوات على المدى القريب والعاجل لابد من تغطية الإيرادات الحكومية للنفقات الاستثمارية، وذلك أولاً :عن طريق ايقاف استيراد

---

(1) هاشم شمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية،ط1، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 75.

(2) حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك واثرها في الأداء والمخاطرة،ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2012، ص 10.

(3) https://shafaq.com/ar.

(4) تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والبيانات، 2023.

(5) محمد طاقة، مأزق العولمة وحتمية الانهيار، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2018، ص149.

(6) جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، دمشق،2016، ص27.

والتجهيز من السلع الأجنبية المستوردة الممكن انتاجها او صناعتها محلياً[1]. وثانياً: عن طريق القطاع الحكومي او الخاص مثل (الورق الكارتوني، المطبوعات، الأسمدة الكيماوية والعضوية، المواد الانشائية، الطابوق، بعض اعمال الحدادة،السباكة، الأثاث المكتبي، المنتجات الزراعية الفائضة والمعلبات) ويراد من هذه العملية تدوير عجلة الاقتصاد الداخلي وتلافي حالة التدهور وارتفاع نسبة البطالة.

أما على المدى المتوسط: ينبغي اعادة تنظيم المناقصات والمزايدات العلنية وعقود التجهيز في المؤسسات الحكومية والتعاقد مع القطاع الخاص بما يضمن اشراك أكبر شريحة من المستثمرين، وعلى المدى البعيد فان الاقتصاد السليم يكمن في بناء مؤسسات اقتصادية سليمة وفعالة، تسهم في ايجاد فرص للاستثمار وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، واتباع سياسات تنموية سليمة تخلق مناخ من الثقة للشركات، ولابد للعراق الاستفادة من تجارب دول العالم وخبراتها في مجال جذب رؤوس الأموال إلى البلاد، إذ تقدّم التجربة التركية على سبيل المثال في مجال الخصخصة والاستثمار مثالاً ناجحاً لما قامت به من جذب شركات عالمية كبرى إلى الأرض التركية واستثمار مليارات الدولارات في مختلف قطاعات الدولة الامر الذي انعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد التركي. فالعراق لاسيما بعد نجاحه في التخلص من الارهاب اصبح محط تطلعات الدول والشركات الكبرى التي ما برحت تستطلع مجالات الاستثمار في هذا البلد الغني بثرواته المختلفة، وهذا ما اشارت له دلالات مؤتمر لندن الذي عقد في تموز العام 2017 بلقاء ممثلو وزارات عراقية وبريطانية ومؤسسات وشركات متعددة من الجانبين، بحثت في فرص الاستثمار الكبرى المتاحة على الارض العراقية، والتي يمكن أن تنهض بالعراق واقتصاده وتتجاوز محنة ما حل به من إرهاب وتدمير للبنى التحتية ليعود من جديد قوياً ويأخذ دوره الطبيعي بين دول العالم وشعوبه[2].

ويمكننا القول: في هذا السيناريو إنه بالنظر لتركيز السياسات التنموية في العراق على القطاع النفطي كمصدر مهم للنمو الاستثمار، أنعكس ذلك على الإجراءات الإصلاحية التي تتخذها السياسات التنموية في العراق التي تحاول التوفيق بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية لتحقيق معدلات مقبولة من التنمية في ظل تغير أسعار النفط والصرف وما يترتب عليها من آثار ومتغيرات سياسية، جعل السياسات التنموية في العراق ذات مرونة لمحاولة التوفيق بين الإيرادات والنفقات الاستثمارية.

الخاتمة :

إن نجاح السياسات التنموية في العراق بالشكل الصحيح والمطلوب مرهون بمدى توظيفها لمختلف الآليات والوسائل على المدى البيعد بجذب المزيد من والاستثمارات الأجنبية، ومحاولة التغلب على العوائق والتحديات التي تسهم في استمرار المأزق التنموي المتعلق بعدم الوصول إلى معدلات مقبولة من الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالنظر إلى محاولات السياسات التنموية في العراق لتطوير البيئة الاستثمارية نجد خطة التنمية الوطنية التي تم إعدادها من قبل الحكومة العراقية حاولت أن تعالج نقاط الضعف المتعلقة بتهيئة البيئة والضمانات المناسبة لعمل الاستثمارات الأجنبية، إذ مثلت تحديات مباشرة عكست ضرورة الإفادة من الآليات والتكنولوجيا والخبرة التي تمتلكها الاستثمارات الأجنبية، وذلك بالشكل الذي يدعم عمل وآليات ووسائل السياسات التنموية في العراق في إطار سعيها لتقديم المعرفة والخدمة للبيئة الاستثمارية العراقية، وذلك في إطار التزام الاستثمارات الأجنبية بتقديم الضمانات الحقيقية اللازمة لتحقيق التنمية وتطوير الطاقة الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ففي ظل النمو المتزايد لأعداد السكان وضعف الخدمات التي تقدمها الحكومة وتلكؤ القطاعات الاقتصادية والاعتماد على القطاع النفطي الذي جعل الاقتصاد العراقي آحادي الجانب يعتمد كلياً على إيرادات القطاع النفطي ذو الأرباح السريعة، نجد أن صانع القرار السياسي الممسك بالسلطة التنفيذية في العراق بالأبونة الأخيرة أخذ على عاتقه مسؤولية متابعة تنفيذ البرامج والخطط والمشاريع الاستثمارية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي تعزز سبل التعاون والتبادل التجاري مع الشركات والدول بخطوة تعزز جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للعمل في المستقبل بإعادة بناء العراق وتحقيق النهوض بالواقع الاقتصادي والخدمي في العراق.

الاستنتاجات :

إن المعوقات والتحديات التي تقف أمام وجود وجذب الاستثمارات الأجنبية جعلت من الأخيرة هدفاً حيوياً للسياسات التنموية في العراق يحقق العديد من المنافع السياسية والاقتصادية والخدمية للانطلاق مستقبلاً نحو التنمية المستدامة.

هنالك ضعف في الأطر التنظيمية لعمل الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن ضعف الخطط والبرامج الاستثمارية والتنموية في العراق وذلك في ظل وجود الفساد السياسي والمالي والإداري الذي تعاني منه المؤسسات العراقية.

---

(1) نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية : الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020،ص203.

(2) https://www.alnahrain.iq/post/216.

إن الاستثمارات الأجنبية تسهم في زيادة سيولة للأسواق المالية في العراق مما ينعكس إيجاباً في تحسين كفايتها على المدى البعيد الأجل.

هنالك إمكانية لنمو مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي في المستقبل فيما لو يشمل الاستثمار الأجنبي باقي القطاعات الاقتصادية كالصحة والزراعة والصناعة والتعليم.

• التوصيات

1- ضرورة توفير بيئة سياسية واقتصادية مناسبة وآمنة يمكن في ظلها تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وذلك باشتراكه مع الشركات الأجنبية لاسيما في القطاعات غير النفطية، بما ينسجم مع تحقيق الهدف من وجود الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن تدريب الكوادر العراقية وتبني سياسات من شأنها أن تبرز قدرتها في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

2- العمل على ضرورة التقليل من قدوم العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق، وإلزام المستثمر الأجنبي بتوظيف العمالة المحلية العراقية كخطوة تتخذها السياسات التنموية بهدف التقليل من نسبة البطالة.

3- العمل الجاد بالاهتمام من قبل السياسات التنموية في العراق بنشر ثقافة الاستثمار الأجنبي كداعم للاقتصاد العراقي، كما ينبغي بذل المزيد من الجهود في إقامة المناطق الحرة المحمية كخطوة أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

4- اتخاذ الإجراءات الكفيلة والرادعة للحد من التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها المستثمرين والشركات الأجنبية، فضلاً عن ضرورة الحد من ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى خارج العراق.

5- تعزيز سلطة القانون العراقي وذلك بإعادة النظر بقانون الاستثمار لعام 2015 والزام الوزارات والمؤسسات والدوائر كافة في العراق بتسخير إمكاناتها كلها لغرض تنفيذ المشاريع الاستثمارية وإزالة المتجاوزين على الأراضي الاستثمارية.

6- أن يتم التوجه نحو الحوكمة الإلكترونية في مجالات الإنتاج والتوزيع والتصدير والاتصالات والمعلومات مما يسهم في تهيئة بنية تحتية جاذبة للشركات الاستثمارية وفي الوقت نفسه يتم فيها القضاء على الفساد الإداري والمالي الذي يرافق الشركات الاستثمارية في حصولها على الترخيص في الاستثمار.

7- ضرورة الإسراع في معالجة التباطئ في بعض المشاريع الاستثمارية المتعثرة التي لم تنجز بسبب الفساد السياسي المنتشر في بعض المؤسسات الحكومية العراقية، وهنا لم يستفد الاقتصاد العراقي من الأموال التي خصصت للمشاريع الاستثمارية لاسيما في قطاع الزراعة والكهرباء والصناعة والبلديات إنما على العكس من ذلك شهدت هذه القطاعات تراجع في الإنتاج.

8- إن يكون هنالك تطوير للأسواق المالية والقطاع المصرفي في العراق الذي يفتقر إلى المؤسسات المالية الداعمة للاقتصاد السوق، لاسيما فيما يتعلق تقديم التمويل والدعم للمستثمرين، فضلاً عن تطوير قطاع التأمين المتعلق بالإقراض والتمويل الاستثماري وهنا ينبغي تكثيف الجهود من قبل السياسات التنموية ليس فقط في مجال الاتفاقيات والمعاهدات الدولة الثنائية إنما تنمية التعاون مع المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للاستثمار التابعة للبنك الدولي، فضلاً عن مكاتب التمثيل التجاري للشركات الاستثمارية الأجنبية.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب

أحمد أبريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، ط1، بيت الحكمة، بغداد،2011.

أحمد النكلاوي،علم الاجتماع وقضايا التخلف :دراسة تحليلية برؤية ماكروسكوبية، ط1،دار الثقافة العربية، القاهرة، 1989.

أحمد عبد اللاه المراغي، الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار، ط1، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، 2016.

أكرم قصير، النظام القانوني لمؤسسات وأنشطة منظمة التجارة العالمية،ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،ج1، 2017.

جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، دمشق،2016.

حافظ مهدي، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة،ط1، منشورات الجمل، بغداد، 2009.

حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك واثرها في الأداء والمخاطرة،ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2012.

حمود علي خير، مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2018.

حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

رشيد البزيم، سياسات الحد من التغيير المناخي في دول الخليج العربية، في مجموعة مؤلفين: صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية: الواقع والتحديات، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2022.

رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية،ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

علي الشمري، العراق بين الاستثمار والإفلاس : شهادات الإيداع الدولية سبيلاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، ط1،دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2019.

علي شهاب أحمد صباحي، الاستثمار الأجنبي الخاص :الواقع والآفاق دراسة قانونية مقارنة، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

علي غانم بو حمود، الإصلاح المالي وإعادة الإعمار في فترات الأزمات: دراسة تطبيقية مقارنة،ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2023.

عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، مكتبة الحسن العصرية، بيروت، 2012.

كاوه عبد الرضا محمد، الإعلام والتنمية الاقتصادية،(د.ط)، دار الرنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

مجموعة مؤلفين: التحديات الأمنية والسياسية للأستثمار في العراق، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2024.

محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

محمد طاقة، مأزق العولمة وحتمية الانهيار، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2018.

محمود المظفر، بناء المجتمع المعرفي: خطوة نحو الأمام، ط1، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2020.

نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية : الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

هاشم شمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية،ط1، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين إنموذجاً،ط1، بيت الحكمة، بغداد،2002.

وديان خالد عودة العبيدي، التحكيم في منازعات الاستثمار في ضوء أحكام مركز واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

يوسف حسن يوسف، ايديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2017.

يوسف سعدون محمد المعموري، التنظيم القانوني لعقد الصيانة في مشروعات البنية الأساسية: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

علي حميد عبيد، المؤسساتية ودورها في تفعيل السياسة الاستثمارية في العراق بعد العام 2005: بغداد انموذجاً، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية– قسم النظم السياسية والسياسات العامة،جامعة النهرين،بغداد، 2022.

نهضة عبد الحسين الخفاجي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وفقاً للتشريعات النافذة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا قسم القانون الخاص، 2016.

ثالثاً: المجلات والدوريات

آمنة حسين علي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة من 2006-2021، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، 2023.

أيسر ياسن، واقع المناخ الاستثماري وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(23)، بيت الحكمة بغداد، 2010.

باسمة كزار حسن و نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، دور السياسات الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : (دراسة حالة العراق)، مجلة كلية شط العرب للعلوم الإدارية والقانونية، العدد(2)، 2023.

تغريد داوود سلمان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة إلى العراق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(64)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،آذار 2020.

حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(23)، جامعة الكوفة،2014.

سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، العدد(9)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة- النجف، 2008.

ستار فياض عباس، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة (2004-2015)، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، جامعة بغداد، 2018.

سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة كلية الكوت الجامعة، آب 2022.

سيف عبد الجبار محمد ومصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (5)،2013.

صباح جليل كاظم الحسيني، الاستثمار الأجنبي في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(9)، المجلد(3)، جامعة كربلاء، 2014.

ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد (44)، بغداد، 2010.

عبد الرحمن عبد الأمير واشي الشمري، أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة :(دراسة تحليلية 2003-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،العدد(3)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية،2017.

عدنان داوود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

عطا الله عطية إسكندر و علي شهاب احمد، الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق: الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (خاص)،المجلد(4)،2018.

عقيل كريم صغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.

علاء شوكت الدليمي، واقع الاستثمار الأجنبي في العراق وآفاقه في المستقبل، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد(37)،بغداد، 2023.

علي راغب رزيج وغالب شاكر بحيت، التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(4)، جامعة واسطة،كلية الإدارة والاقتصاد، 2022.

علي قاسم العقبي، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى محافظة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(19)، جامعة البصرة، 2011.

فاروق فياض حسن ومحمد رياض فيصل، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (10)، 2015.

كرار مكي سلمان وحسن كريم عبد الحمزة، تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية :(دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة معين، جامعة الكفيل، العدد(4)، 2020.

ناجي ساري فارس وندوه هلال جودة، عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة(2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(54)، بغداد، 2022.

نبراس محمد عباس، الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة - تجارب مختارة ومدى أمكانية استفادة العراق منها؟، بحث مقدم إلى الجامعة التقنية الوسطى،معهد الادارة / الرصافة، بغداد.

نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد(5)، المجلد الثاني، كلية اقتصاديات الأعمال،جامعة النهرين، بغداد، آب 2021.

همسة قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003: (بين الواقع والطموحات)، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة النهرين، بغداد، 2017.